لا ترسلوا فى جو الانتخاب سحبًا

لما وجدت أنَّ بعض الصحف والمجلات رددت فى الأيام الأخيرة أحاديث عن طلبات أو رغبات أبدتها أحزاب القلة تدور حول تعديل الدوائر ومد مدة الترشيح تأجيل موعد الانتخاب وفتح الجداول للقيد أحسست أنَّ الواجب يقتضى أن أبصر قراء البلاغ فأبين لهم وللناس كافة أنَّ هذه الرغبات أو الطلبات لو صحت فهى فى تفصيلها ومجموعها غير دستورية لا تتمشى مع الدستور ولا يقرها قانون الانتخاب.

وبينما أنا أعد كلمة الأمس التى نشرتها البلاغ تحت عنوان «كلام لا وزن له» أو على الأصح بعد أن أعددتها فعلًا أطلعت على تصريحات معالى وزير الدولة التى أعلن فيها أنَّ شيئًا من هذا لم يقدم للوزارة، كما نفى معاليه فى صراحة كل ما شاع عن تأجيل موعد الانتخابات نفسها. ولقد استندت إلى ذلك فى كلمتى السابقة.

لكن جريدة «الزمان» أعلنت مساء أمس وتحت عناوين بارزة وفى إطار فى صفحتها الأولى بالمداد الأحمر أنَّ «بعض الأحزاب تطالب بتعديل الدوائر وإطالة مدة فتح باب الترشيح».

ومن عجب أن يؤكد مندوب الزمان السياسى أنَّ تحرياته قد دلته على أنَّ لكل مسألة من هذه المسائل نصيبًا من الصحة وأنَّ كثيرًا منها محل دراسة فى الوقت الحاضر والواقع أنَّ الإنسان ليحار بين هذا التأكيد وبين تصريحات وزير الدولة. ولا مناص من الأخذ بكلام الوزير، فهو تصريح رسمى من شخص مسئول.

ولم يكتف حضرة مندوب الزمان بالإجمال، بل إنَّه أسهب وأفاض وجعل لكل

مسألة عنوانها الخاص، فتأجيل موعد الانتخابات أعد له بابًا وعنوانًا، وهكذا فعل فى شأن مد أجل فتح باب الترشيح وتعديل الدوائر وفتح باب القيد. وعلق على كل مسألة بما عنَّ له أو قال إنه وصل إلى علمه.

لقد حمدنا لدولة رئيس الوزراء ولا نزال نحمد له هذا التصرف الدستورى السليم حيث التزم ما نصت عليه المادة (89) من الدستور، فإنَّه عندما استصدر المرسوم بحل مجلس النواب - والحل حق لرئيس الدولة الأعلى وفقًا لنص المادة 38 من الدستور - حدد موعد الانتخابات وحدد موعد اجتماع المجلس الجديد ولم يتجاوز الفترة التى جعلها الدستور فرضًا لزامًا. فترة أقصاها سبعون يومًا يجتمع بعدها المجلس الجديد تبدأ من يوم حل المجلس السابق.

حمدنا لدولة رئيس الوزراء هذا التصرف واستبشرنا به خيرًا، لأنَّ الرجل الذى يحترم الدستور ويلتزم حدوده لا يمكن أن يسمح بأن يعبث بالانتخابات تحت سمعه وبصره.

ففيم هذه الأناشيد تنشد ويتردد صداها. تعديل الدوائر. مد فترة الترشيح. فتح باب القيد. تأجيل موعد الانتخابات؟

ماذا تريد الجرائد والمجلات التى تضرب على هذه النغمة؟ وماذا تبغى من وراءها؟

إذا كان الدستور صريحًا فى أنَّه يجب أن يشتمل الأمر الصادر بحل مجلس النواب على دعوة الناخبين في ميعادٍ لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد اجتماع المجلس الجديد فى العشرة الأيام التالية لتمام الانتخاب فكيف يسمح بمجرد الكلام عن تأجيل الانتخابات.

وإذا كان قانون الانتخابات قد حدد فى المادة (27) منه لتقديم طلبات الترشيح عشرة أيام من يوم نشر مرسوم دعوة الناخبين وهو قد نشر يوم 24 مارس الماضى فكيف يتحدث المتحدثون عن مد فترة الترشيح؟

وإذا كانت للقيد فى جداول الانتخاب إجراءات ومواعيد حددتها المواد من 7 – 19 من قانون الانتخاب فكيف تبدى الرغبة فى فتح باب القيد الآن ونحن لسنا فى شهر ديسمبر الذى جعل موعدًا لذلك؟

والكلام عن تعديل الدوائر كيف يستساغ وكيف يمكن أن يكون وقد أجمعت البلاد الدستورية على أنَّ تعديل الدوائر بعد حل المجلس عمل غير دستورى فى ذاته؟

إنَّ هذه الرغبات أو الطلبات التى تحدَّث عنها حضرة مندوب الزمان ما هى إلا رغبات أحزاب القلة التى شعرت بالخطر يتهددها.

إنَّ أحزاب القلة فى ضيق لا ضيق بعده، لأنها على يقين من مصيرها المحتوم فيما أو جرت الانتخابات حرة أنها لا تعيش ولا تستطيع أن تعيش فى جو دستورى سليم لأنها قضت حياتها في الحكم على أنقاض المبادئ الدستورية وفى ظل حطامها. إنها تريد دستورًا وقانون انتخاب من نوعٍ خاصٍ.. يستعان لتزييف الانتخابات وتزويرها.

إن الدستور الذى أحترمه دولة رئيس الوزراء لا ينفعهم، ولهذا يريدون أن يحملوا دولته على المركب الخشن، وهو لن يحمل عليه.

إنَّ فى قبول طلباتهم المساس كل المساس بالدستور وقانون الانتخاب. وفيه أيضًا التأثير البالغ فى حرية المعركة، لأنَّ الناس سيفهمون أنَّ هذه الأحزاب مدللة تطلب فتجاب وتأمر فتطاع ولو كان فى طلباتها وأوامره امتهان للدستور وعبث بالقوانين.

إنهم يريدون هذا المعنى لاستغلاله عند العامة.

ما لهم يتوجسون خيفة من المعركة فليقدموا كما أقدم غيرهم دون تلكؤ وتعلل..

إنَّ الساعة رهيبة والوقت وقت جد ومصير البلاد معلق فى ميزان القدر.

هذه هى الكلمة التى أعددتها ليلة الأمس بناء على طلب الكثيرين من الأصدقاء ردًا على ما نشرته جريدة الزمان.

وقد فوجئ الناس اليوم بما نشرته جرائد الصباح من أنَّ مجلس الدولة أعد مرسومًا بتعديل المادة 27 من قانون الانتخاب (لا من الدستور كما ذكر خطأ) وذلك لمد مدة الترشيح عشرة أيام أخرى وأنَّ الأمر سيعرض على مجلس الوزراء اليوم.

وإننى لأهيب بدولة رئيس الوزراء أن يقف دون هذه الخطوة لما فيها من المعنى الأدبى الخطير، فالإقدام على تعديل قانون الانتخاب الآن خطير، لأنَّ الناس لن يفهموا إلا أنَّ هذا قد وضع إرضاء لأحزاب القلة، وهذا يرسل سحابة فى جو الانتخابات تشعر الناس بأنَّ هذه الأحزاب مدللة وأنها تجاب إلى طلباتها مع ما فيها من إحراج للقوانين. يقال إنَّ أحزاب القلة لم تجد متسعًا من الوقت لإعداد قوائم الترشيح فى الوقت الذى استطاعت الهيئة الممثلة لأغلبية البلاد إعداد قائمتها عن جميع دوائر القطر.

إننى أهيب بدولة رئيس الوزراء وأحتكم إلي ضميره وحده وهو ليس بحاجةٍ إلي الرجوع إلى رأى أى كان.

إنَّ أحزاب القلة تحاول إفساد الجو لمصلحتها، ومن ذلك أنَّها تعلن فى صحفها أنَّ قوائمها لا تنشر إلا بعد الفراغ من الحركة الإدارية، وهذا أيضًا له أخطر المعانى لأنَّ فيه تفهيمًا لرجال الإدارة فى طول البلاد وعرضها أنَّ لأحزاب القلة اليد الطولى.

إنَّ دولة رئيس الوزراء قد التزم إلي هذه الساعة الحدود الدستورية وإننى لا أزال أعتقد من كل قلبى أنه سيبقى حريصًا كل الحرص على أن تكون الإجراءات الحكومية بعيدة عن إرضاء شهوات الأحزاب أيًا كانت قلة أو كثرة.

ورجائى الأخير إلى دولة رئيس الوزراء هو أن يسير فى طريقه الدستورى والدستورى وحده ولا يلتفت لهذا العبث.